



حكومة أم كرة

لم نعرف الدوافع التي جعلت بعض اللبنانيين يأملون بالتغيير، وهم الذين أصبحوا ملدوغين من الجحر عشرين مرة وليس مرة واحدة. لربما تأثروا بضخامة التهريج وقوة المهرجين، فقالوا في قرارة أنفسهم بأنه من غير الممكن أن تصل الكذبة إلى هذا الحجم، فصدّقوا وغنّوا ورقصوا بالرغم من تحذيرنا لهم بالألّا يرقصوا على القبور. بضعة شهور كانت كافية لإسقاط التهريج وإظهار الحكم على طبيعته. هذا الحكم الذي زاد في مساوي الوضع وحاول تغطيتها بمضاعفة الخدع المسموعة والمرئية.

إن المداهمات المتلفزة لا تزيد ثقتنا بالقضاء ولكنها تزيد تحفظنا عليه، فطريقة عمله لا توحى بأن الغاية هي إقامة العدالة بين الناس، ولكنها لإقامة الدعاية والترويج لأهل الحكم والنظام، وقد بتنا نحسب بأننا نتابع فيلماً بوليسياً من نوع رديء لأن أبطاله هكذا.

وإذا عدنا إلى موضوع الحريات العامة، نجد أننا قد وثبنا إلى الوراء وسقطنا في غياهب القرون الوسطى، بسبب إجراءات اتخذتها الحكومة، وكأنّ لبنان لم يوقع يوماً الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والحكومة التي تسقط الحقوق الانسانية بإلزام الناس بالتوقيع على قصاصات الورق تكرّس نفسها عرابة الجهل والجهالة وإن الضغط التي تتعرض له الصحافة، بات أبعد من السقف الذي لا يجب فيه الكلام عن المواضيع المحظورة ليصبح تحديداً مجموعة المواضيع التي تجب الكتابة فيها. وهكذا تدرجت الدولة من فرض الرقابة الذاتية على الإعلام إلى فرض التوجيه الاعلامي، وبقي علينا أن نترحم على الستالينية. اما درّة الدرر فهي في الميدان الاقتصادي والمالي حيث عادت الحكومة إلى زيادة الضرائب والاستدانة لتكمل مسيرة الافلاس.

وعلى المستوى الدولي أصبحت الحكومة اللبنانية سخرية المتعاطين بالأزمة الاقليمية، بسبب عشوائية مواقفها وقلة إدراكها للنتائج المترتبة على مطالبها بتطبيق القرارات الدولية، والمتعلقة بالاحتلال الاسرائيلي للجنوب، ثم هروبها من التطبيق عند الاستجابة لهذه المطالب.

كانت هناك أسماء في الحكومة لها بعض الوقع، ولكنها ضاعت بين الجهل والتجاهل والعجز، فحكومة لا تملك القدرة على القرار لما فيه المصلحة العامة تصبح كرة تتقاذفها أقدام اللاعبين، ومن يحترم نفسه يجب عليه الخروج من حكم فقد صفته الوطنية بالخضوع والإذعان لقوى الاحتلال.

العماد ميشال عون

تغيير أم إلهاء

العناوين الواحدة والبراقة تحكمت بانطلاقة "العهد الجديد"، وكلها تصلح لتلحق بقافلة الشعارات المستعملة في هذه الأيام، واليوم اختاروا منها التغيير والإصلاح وما عرفوا معاني هذه الكلمات. إن ما يتحكم اليوم بالمسلكية الجديدة "الحكم والحكومة" لا يتعدى الاستمرار في النهج العام بعناوين مختلفة وأوجه مغايرة لبقى:

* الاستهتار بآراء ومطالب ومواقف وحقوق المواطنين،

* الانتهاك المتكرر للشرعة الدولية ولشرعة حقوق الإنسان،

* تحميل المواطنين ما لم يعد باستطاعتهم تحمّله، ففتشوا في جيوبهم وفي بيوتهم وفي موارد رزقهم ليجبوا منهم ما سرقه أسلافهم.

المواطن هو المذنب الدائم يطلبون منه التوضيح، يحملونه الأعباء ويحاسبونه على مخالفاتهم وتدابيرهم وإجراءاتهم.

في الماضي القريب، أي منذ أشهر قليلة، تراءى لبعض اللبنانيين أن أملاً جديداً وفجراً جديداً قد ينبثق عليهم، يحمل لهم بعض الحلول وبعض الازدهار ويعيد إليهم بعض الكرامة وبعض الحرية، وإذ بهؤلاء أنفسهم يتراجعون عن مواقفهم، يسخرون من تسرعهم ويعودون إلى فشلهم.

بالواقع، لقد استعادوا رشدهم ليعرفوا أن الشعار في عالمنا يبقى شعاراً والعناوين البراقة تبقى عناوين. ليس المهم تغيير الصورة أو الاسم أو الشخص الذي يحتل كرسي المسؤولية، المهم هو تغيير الذهنية وطريقة التعاطي مع الشأن العام ومحاولة الالتحاق بعالم التطور للتمثل به وليس المزايدة بالولاء لعالم الظلامية والتخلف. مشكلة اللبنانيين سهلة جداً ومعقدة جداً.

سهلة إذا ما نظرنا إليها بتجرد واعتمدنا لبلدنا حلولاً على مستوى علمنا وأفكارنا وانفتاحنا.

ومعقدة جداً إذا ما لم نتمكن من إخراج أنفسنا من التبعية العمياء والوصاية القاصرة والمحاسبة الاستثنائية.

مشكلة اللبنانيين سهلة جداً إذا تمكنا من إخراج أنفسنا من عقد الذنب والخوف والمسايرة،

ومعقدة جداً إذا اعتمدنا في ما بيننا سبل التفرقة والمزايدة والمفاضلة،

ومشكلة اللبنانيين سهلة جداً إن صدقنا مع أنفسنا ومع أصدقائنا ومواطنينا ومع أشقائنا،

وهي معقدة جداً إن صدقناهم وما ردعناهم عن خطأ يترتب عليه السقوط والضياع والانحلال.

نحزن إذ ذاك على أنفسنا كما نحزن على أهلنا وعلى مستقبل أبنائنا.

فالسقوط سقوط لرئاسة وحكومة وسلطة، والضياع ضياع لفرصة ومبادرة وأمل، والانحلال إصابة لمواطن وإدارة ودولة،

بسرعة العصر جاء السقوط والضياع والانحلال، نبهنا منه وما أردناه، سلطة الزور والزيغ والانتقام، أخافتها الحرية فأوقفت من نادى بها وتناولت على طلاب شباب كان من واجبها الوقوف إلى جنبهم وحمائهم وتشجيعهم والتمثل بهم.

أخافتها الكلمة فتنازلت عن صحافة رائدة بدورها وفرضت عليها الرقابة والتوجيه والكتابة.

أخافتها المحاسبة فاقتصت من المواطن وتناست كبار السارقين وامتثلت لخطوط الطائفية والمذهبية والتبعية.

أخافها الحجر والاثر فشرعت دخول المتاجر والبيوت وحكمت وختمت بالشمع الأحمر وصورت وعرضت واستعرضت بانتظار "نتائج التحقيق" وما تجاسرت على من جرف وطمر وحطم الهياكل والمعابد والآثار.

السلبية الدائمة تُميت ولا تصلح والإيجابية في التعاطي موجبة وملزمة، ما قام قانون على مبدأ العقاب،

إن القوانين غايتها حماية الضعفاء.